



هلف

«لهجة هادئة» لهيك... ونحو حكومة طوارئ إنقاذية الحريري يقطم الطرقات

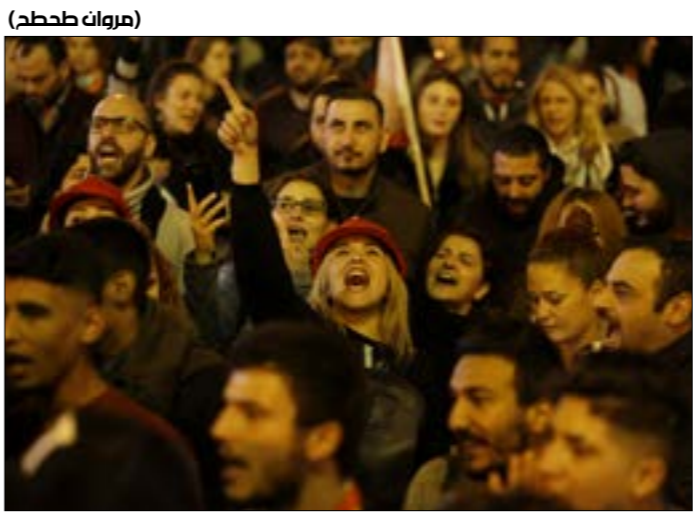
تبيّن من المشهد الميداني، أمس، أن الرئيس سعد الحريري يكيل بمكيالين، في السياسة يظهر تجاوباً وإيجابية هم تكليف الرئيس حسان دياب لتأليف الحكومة، وفي الشارع يحزّك مناصره لغاية لم تتّضح بعد... فهك يستمرّ دياب ويحتار قطوم محاولة إسقاطه في الشارع؟



هيك في اجتماعاته هم المسؤولين لم يتناول هلف الترسيم الحدودي (مروان بوحيدر)

إشارتين إيجابيتين، الأولى بعدم تسمية مرشح منافرة من بيروت الى البقاع والشمال وطريق الجنوب التي تستمر فيها المواطنين لساعات منذ بعد ظهر أمس نتيجة قطع طريق الناعمة. المشاهيد الميداني أمس شكّل رسالة واضحة الى أن الحريري يكيل بمكيالين. من جهة، فرض نفسه سياسياً كمرجعية للطائفة السنية لا يمكن تحطّي موقفها، ثم ذهب ليفرضها بعد ذلك في الشارع، فبعدما كان الحريري قد أعطى

هوية المتظاهرين ليست خافية، بل منها من هو معروف بانتمائه التنظيمي الى تيار المستقبل، وقد تقدم هؤلاء الساحات، فيما لم يظهر أثر للحراك المدني، وبينما تشير المعلومات الأمنية الى استمرار التحركات اليوم، والاستعانة بمتظاهرين من الشمال والبقاع للمشاركة في بيروت، اعتبرت الأوساط أن محاولة الحريري التهدئة ليست جدية «فالخروج من الشارع لا يتحقّق عبر تفرّيد على وسائل التواصل».



مروان حطّط

لبنان والتي تتضمن خصخصة ما تبقى من مؤسسات الدولة والقاء تبعات الأزمة على عاتق الأغلبية الحاكمة المنهوبة ومحكمة المسؤولين الفاسدين ووضع رؤية اقتصادية للحكومة من دون أن يجري حتى نقاش برنامجها أو مشروعها، وجدد الحرب في بجان، المطالبة «حكومة وطنية انتقالية من خارج المنظومة السلطوية وذات صلاحيات استثنائية، ولدة محددة تقوم على برنامج ومهام معينة في طبيعتها؛ إقرار قانون انتخابات نيابية على

بدت القوى السياسية كأنها تحفّست الصعداء، للمرة الأولى منذ ما بعد «ضربة» الاستقالة التي وجّتها رئيس الحكومة السابق سعد الحريري في 29 تشرين الأول الماضي. هذه القوى التي لطالما غفّت في الأيام الماضية على كوابيس سيناريوات الفوضى والفتنة، اعتبرت بعد تكليف الرئيس الجديد حسان دياب لتأليف الحكومة أنها مرّت «القطوع» بأقل ضرر... حتى الآن؛ التسمية التي أتت على عجل، بعد اعتذار الحريري عن عدم القبول بالمهمة، لا تعني على الصلحة التي فُتحت مع انطلاق الانتفاضة، وإدارة الأزمة على الطريقة التقليدية. وإن

دياب: ارفض وصفي بمرشح حزب الله

صخ وصفها بـ«المدوّنة»، فإن رد الفعل عليها في الشارع لا يعطي انطباعاً بأن الأمر قد قُضي. لم يكد دياب يُنهي قراءة بيان التكليف من بعيداً، حتى بدأ الوجه المعاكس لتيار المُستقبل يظهر في الشارع، إذ تجذّدت فصول قطع الطرقات والاعتصامات، التي بدأت أولاً من أمام منزل الرئيس المكلف في تلّة الخياط، حيث كالم المعتصمون الشخائم لدياب، ورددوا هتافات التأييد للحريري كونه «المخل الوحيد للسنة، والطائفة لا تقبل بغيره بدلاً»، ثم تطورت الأمور الى تجمعات منفردة من بيروت الى البقاع والشمال وطريق الجنوب التي تستمر فيها المواطنين لساعات منذ بعد ظهر أمس نتيجة قطع طريق الناعمة.

المشاهيد الميداني أمس شكّل رسالة واضحة الى أن الحريري يكيل بمكيالين. من جهة، فرض نفسه سياسياً كمرجعية للطائفة السنية لا يمكن تحطّي موقفها، ثم ذهب ليفرضها بعد ذلك في الشارع، فبعدما كان الحريري قد أعطى

الشيوعي يدعو إلى استمرار الانتفاضة

أرى الحزب الشيوعي اللبناني أن قوى السلطة «غير آبهة بمطالب المواطنين وتحكمها نفس العقلية والحسابات الخاصة، بحيث تمّ تكليف الدكتور حسان دياب رئيساً للحكومة من دون أن يجري حتى نقاش برنامجها أو مشروعها»، وجدد الحرب في بجان، المطالبة «حكومة وطنية انتقالية من خارج المنظومة السلطوية وذات صلاحيات استثنائية، ولدة محددة تقوم على برنامج ومهام معينة في طبيعتها؛ إقرار قانون انتخابات نيابية على

أو الشهرين الماضيين بيني وبين الخنائي الشيعي (...) التقيت رؤساء الحكومات السابقين ورئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، وأبدي كل استعدادي للتعاون، كما أن دار الفتوى لكل اللبنانيين ولا مشكلة»، وكشف أنه «بعد الاستشارات النيابية في مجلس النواب، سادعو الحراك الشعبي وستكون هناك اجتماعات متتالية في الأيام المقبلة لكي أخذ برأيهم».

وحتى الآن، لم يتّضح الحديث بعد عن شكل الحكومة العتيدة ونوعية الوزراء الذين ستضمّهم. لكن في المبدأ العام هناك اتجاه لتشكيل حكومة طوارئ إنقاذية، وإن أكد الرئيس نبيه بري أمس ضرورة مثل هذه الحكومة، كمر أمام زواره أنها «الوسيلة الأولى للخروج من الأزمة، وخاصة أن استمرار هذه الأزمة سيؤذي الى مخاطر كبرى لأن أماننا تفليسة اقتصادية إن لم نعمل بتأليف الحكومة وإجراء الإصلاحات المطلوبة»، وأشار بري الى أنه في اللقاء الثلاثي الذي جمع الرؤساء في بعيدا بعد التكليف «توجّهت في دياب قائلًا: المهم أن نعمل لتشكيل الحكومة وأن نسمي لضم أوسع وتمثيل ولا تستخني حتى أولئك الذين صوّتوا ضدك، من دون أن تغفل لتمثيل الحراك».

الى ذلك، أكدت وزارة الخارجية الفرنسية تعليقاً على تكليف دياب أن المعيار الوحيد هو فعالية الحكومة من أجل إجراء الإصلاحات التي ينتظرها الشعب اللبناني. من جهة أخرى، وعلى عكس التوقعات التي سبقت زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل، أبدت أوساط سياسية استخراجهما من «اللغة الهادئة التي تحدث بها هيل خلال لقاءاته المسؤولين»، وخصوصاً أنه «تحدّث في الشأن اللبناني بشكل عام، مشدداً على الاستقرار والإصلاح»، فيما لم يأت على ذكر أي من الملفات الحساسة كترسيم الحدود كما كان متوقعاً، وبحسب المعلومات، فإن هيل الذي التقى أمس رئيسي الجمهورية ومجلس النواب أكد «تمسك بلاده باستقرار لبنان»، مكرراً «المطالبة بإجراءات جديدة للخروج من الأزمة»، فيما استبعد بري أمام هيل مرحلة ما قبل استقالة الحريري، مبدياً تأييده لطلب الحراك بقيادة الدولة المدنية والقانون الانتخابي على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة على أساس النسبية ومচারية الفساد، عرض مرحلة الاستشارات وسعيه مرات عدة لعودة الحريري الذي أصر على الرفض، مؤكداً «أننا اليوم نتمّ بحسار تشكيل حكومة جديدة مع الرئيس المكلف حسان دياب، وأول واجباتها الإصلاحات ومحاربة الفساد، والشفاقية والإصرار على إخضاع كافة التلزيّمات عبر مناقصات شفافة»، وحول الوضع في الجنوب، شدّد رئيس المجلس على أن إسرائيل وحدها المسؤولة عن الخروقات للقرار الأممي 1701

في الشأن الحكومي، شدّد دياب أمس في حديث إلى قناة «الحدث» على أنه يرفض أنه يتم وصفه بمرشح حزب الله أو رئيس حكومة حزب الله، مؤكداً أن «هذه الحكومة لن تكون حكومة حزب الله ولا فئة أخرى، بل حكومة لبنان»، وراى أن «الحكم على النوايا غير دقيق، لذلك علينا أن نتخظر حتى تولد الحكومة لثري ونفخص مناقبة الحكومة».

في حديث إلى قناة «الحدث» أمس في حديث إلى قناة «الحدث» على أنه يرفض أنه يتم وصفه بمرشح حزب الله أو رئيس حكومة حزب الله، مؤكداً أن «هذه الحكومة لن تكون حكومة حزب الله ولا فئة أخرى، بل حكومة لبنان»، وراى أن «الحكم على النوايا غير دقيق، لذلك علينا أن نتخظر حتى تولد الحكومة لثري ونفخص مناقبة الحكومة».

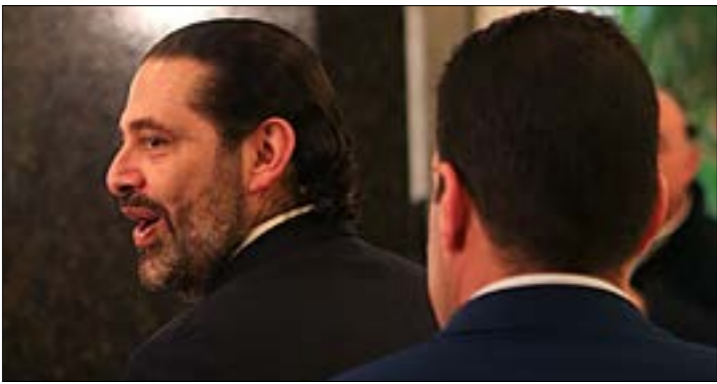
الاصوات الـ69 التي حازها الرئيس المكلف تاليّف الحكومة حسان دياب ليست أسوأ الأرقام في سلسلة الاستشارات النيابية الملزمة التي مرّ فيها أسلافه منذ اتّضاف الطائف، ليست حتّما مقبولة تماماً في طائفة، لكنها لا تسد طريق التأييف

تقولاً ناصيف

عام 2005 حاز الرئيس نجيب ميقاتي في الاستشارات النيابية الملزمة على 37 صوتاً في ذروة الانقسام بين قوى 8 و14 آذار، وعام 2008 حاز الرئيس فؤاد السنيورة على 68 صوتاً هو العائد لثوّه كما الأقرء الأخرين من قطر بعدما أبرموا اتفاق الدوحة وفي ظل الانقسام نفسه رغم إجماعهم على بنود الاتفاق وتوقيعها، وعام 2011 حاز ميقاتي على 68 صوتاً حينما قبل انه سيكون رئيس حكومة اللون الواحد، قبل هؤلاء جميعاً، كان صاحب الرقم الأدنى تاريخياً هو الرئيس عمر كرامي عام 1990، بأن حاز 31 صوتاً فقط في برلمان كان عدد اعضائه 67 نائباً بفعل تناقصه منذ عام 1976. بذلك يصبح احتساب الأرقام والاصوات غير ذي قيمة، في تكليف لا يحتمل الا عندما يتمكن الرئيس المكلف من تأليف الحكومة، المهمة الرئيسية المنوطة به. والواقع ان الرؤساء المكلفين حملة الأرقام المندنية تلك، استطاعت حكوماتهم انجاز أكثر مما كان متوقعاً منها في ظروف صعبة كان استثنائياً، إلا انهم غاصروا حكومة كرامي - شرّعت العلاقات المميزة اللبنانية - السورية وأخصها المعاهدة وعيّنت النواب، والحوكمة الاولى لميقاتي اجرت اول انتخابات نيابية لا دور لدمشق فيها بعد جلاء جيشها فانتقلت الغالبية من فريق الى الأخر، وحوكمة السنيورة طبقت اتفاق الدوحة الذي حلّ بالممارسة محل اتفاق الطائف ولا تزال بعض اعرافه نافذة.

مع ذلك، ليس قليل الأهمية أن يكون تكليف دياب مشوباً بعيب افتقاره الى غطاء سنّي واسع، وليس كافياً حتماً التعويل على سنة نواب سنة هم أقرب الى الخنائي الشيعي منهم ما الى رات حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، ان «التوتر المنهج في الأيام الأخيرة»، و«كبته» ترتيبات خفية بين أطراف السلطة لإخراج مسلسل التكليف، من خروج لسعد الحريري وتكليف لحسان دياب، وما تبع من احتجاجات وقطع طرقات ومظاهرات مسلحة ليلاً، ما زلنا نشهد فصولها حتى الآن» مؤكداً أنه «ليس للولايات المتحدة دور في تحديد رئيس الوزراء في الحقائق المختلفة».

شغب أنصار «المستقبل»: رسالة الحريري إلى دياب أم إلى هيك؟



ليل يوم اعترافه، اجتمع الحريري (دياب) (هيلم الموسوي)

مرتين على التوالي عن عدم ترؤس الحكومة في 26 تشرين الثاني وفي 18 كانون الأول. الا ان عينه ظلت على السرايا.

ما حدث البارحة اوحى بأنه وجّه أكثر من رسالة، ووضع الاصبع على أكثر من دالة.

مرتين على التوالي عن عدم ترؤس الحكومة في 26 تشرين الثاني وفي 18 كانون الأول. الا ان عينه ظلت على السرايا.

ما حدث البارحة اوحى بأنه وجّه أكثر من رسالة، ووضع الاصبع على أكثر من دالة.

«مواطنون ومواطنات»: وهّم السيطرة على الانهيار قد يكون قاتلاً

بعضهم ما زال متمسكاً بموقعه في السلطة الشكلية، وبعضهم الآخر هرب من مسؤولياته ليختبئ بين الناس المتخفين على قوى السلطة الفعليّة. من جهة، وساعة بعد ساعة، في الانهيار المالي، والناس تفقد مداخيلها، وتشحن قاتلاً من مدخراتها من المصارف، التي اقلت لها عقال القانون، فباتت تقرر وتستتسب ما تردده خارج أي شعور بالمسؤولية، لا تجاه القانون، ولا

تجاه حاجات المودعين الحيوية». وحذّرت الحركة «من يتوهم ان تقاطع المصالح بين راعيه الإقليمي او الدولي وبين راعي خصومه الإقليمي أو الدولي يشكل حماية من تدهور الوضع الأمني خارج السيطرة. ان يعيد حساباته فوراً، وأن يتذكر ان مسار الفترات الأمنية في ظل انهيار مالي كالذي نعيشه، هو مسار خطر جد، وهم السيطرة عليه قد يكون قاتلاً، للجميع، أي للمجتمع. عوضاً عن مواجهة واقع الإفلاس

(الأخبار)